شركات الحوالة الصومالية
التوصيف الفقهي والآثار الاقتصادية والتمويلية
«دراسة تحليلية»

دكتور/محمد عبدي آدن(۞)

مستخلص البحث

انهار النظام المالي والمصرفي في الصومال مع انهيار الحكومة الصومالية في عام ١٩٩١ مما جعل الشعب الصومالي في موقف صعب، حيث توقفت كل الخدمات التي كان يقدمها الجهاز المصرفي بشقيه الحكومي والتجاري ، وفي هذه الظروف الصعبة انبرت شركات لحوالة الصومالية بإنقاذ الموقف وصد الفراغ الذي تركه الجهاز المصرفي الذي انهار مع انهيار مؤسسات الدولة الصومالية .

يتناول هذا البحث الظروف التي أدت إلى نشأة شركة الحوالة الصومالية وتطورها، كما يتناول المراحل المختلفة التي مرت بها تلك الشركات بدأ بالمراحل البدائية التي بدأت بالتحويل عبر التجار الموردين ومرورا بمرحلة التحويل عبر الأون لاين ومرحلة التحويل عبر الجوال mobile money transfer حتى انتهت بتحول بعض الشركات إلى مصارف تجارية متكاملة .

يتعرض البحث للتوصيف الفقهي لأنشطة شركات الحوالة الصومالية و كذا إلى الآثار الاقتصادية والتمويلية لشركات الحوالة الصومالية على القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وكذلك يتم تحليل التحديات والمخاطر التي تتعرض لها هذه الشركات، مع إيراد بعض الحلول والاقتراحات للتغلب على تلك التحديات .

(۞) الأستاذ المساعد بقسم العلوم الإدارية والمالية - بجامعة أم القري

١- مشكلة البحث وأهدافه و خطته

تمهيد

تعد شركات الحوالة الصومالية المحور الذي يدور عليه النظام المالي في الصومال منذ انهيار الحكومة الصومالية في مطلع عام ١٩٩١، وقد تأسست هذه الشركات بعد انهيار النظام المالي والمصرفي في البلاد، وقامت بتقديم خدمات مالية من خلال نقل أموال المغتربين إلى الداخل لأغراض الاستهلاك والاستثمار مما كان له آثار اقتصادية كبيرة، كما قامت بخدمة قطاع التجارة الخارجية وبقية القطاعات الأخرى.

١-٢: مشكلة البحث

تعد شركات الحوالة الصومالية النظام المالي الوحيد في الصومال بعد انهيار النظام المصرفي مع انهيار الدولة الصومالية في مطلع عام١٩٩١،وقد قامت هذه الشركات بأدوار مهمة في تمويل وتسهيل العمليات المالية وأصحبت منذ ما يزيد عن عقدين من الزمن الوسيلة الوحيدة التي تربط الاقتصاد الصومالي بالخارج بقطاعاته المختلفة، إلا أنه ومع هذا الدور الاقتصادي الكبير الذي تقوم به هذه الشركات إلا أن الباحث لم يطلع على أي بحث يتناول الآثار التمويلية والاقتصادية لشركات الحوالة، وبهذا يمكن القول بأن مشكلة البحث تكمن في عدم وجود دراسة متخصصة بذلك، و كذا عدم وجود دراسة فقهية لأنشطة شركات الحوالة، ويعد هذا البحث محاولة مهمة لدراسة نشأة هذه الشركات وتطورها وتوصيف أنشطتها فقهيا ودورها التمويلي والاقتصادي، بالإضافة إلى تناول بعض العوائق والتحديات التي تتعرض لها مع اقتراح بعض الحلول لمواجهة تلك التحديات .

١-٣ أهداف البحث

يهدف البحث بشكل عام إلى التوصيف الفقهي لأنشطة شركات الحوالة الصومالية ودراسة الآثار الاقتصادية و التمويلية وذلك من خلال :

١. توضيح الظروف والملابسات التي أدت إلى نشأة شركات الحوالة الصومالية
٢. تتبع المراحل التي مر بها نظام تحويل الأموال
٣. التوصيف الفقهي لأنشطة شركات الحوالة الصومالية
٤. دراسة الآثار الاقتصادية و التمويلية للحوالات الصومالية في الجوانب المختلفة
٥. النظر إلى التحديات والعوائق التي تتعرض لها شركات الحوالة وتقديم بعض الحلول لكيفية التغلب عليها
٦. إبراز نقاط القوة ونقاط الضعف للحوالات الصومالية .

١-٤ منهجية الدراسة

سيتم تطبيق المنهج الوصفي التحليلي في غالب جزئيات البحث من خلال جمع الحقائق والبيانات حول شركات الحوالة الصومالية ، و من خلال دراسة المراجع و الأبحاث الخاصة بموضوع البحث في المالية والاقتصاد و الفقه الإسلامي للتعرف على شركات الحوالة الصومالية و توصيف عملها وحجم مساهمتها في الاقتصاد الصومالي .

١-٥خطة البحث :

يقوم هذا البحث بمعالجة هذه المواضيع التالية:

- نشأة وتطور شركات الحوالة الصومالية

- أبرز المراكز الخارجية لشركات الحوالة الصومالية
- المراحل التي مرت بها شركات الحوالة الصومالية
- نقاط قوة لشركات الحوالة
- التكييف الفقهي للحوالة المصرفية والنقدية
- الآثار الاقتصادية و التمويلية لشركات الحوالة الصومالية
- التحديات والعوائق التي تواجه شركات الحوالة وسبل مواجهته
- الخاتمة

٢- نشأة وتطور شركات الحوالة الصومالية

٢-١ تطور الجهاز المصرفي في الصومال قبل انهيار الدولة في عام ١٩٩١

في عام ١٩٦٠م تم إنشاء البنك المركزي الصومالي تحت مسمى «البنك الصومالي الوطني... بموجب المرسوم (٣) ،ثم تمكن هذا البنك بفتح فروع له في المدن الرئيسة، وبطبيعة الحال فإن البنك المركزي الذي هو بنك الدولة ويقوم بالإشراف على البنوك التجارية من المفترض أن لا يمارس الخدمات المصرفية ،ولكن نظرا لعدم وجود البنوك التجارية في معظم مناطق البلاد في الدولة الصومالية الجديدة والتي نالت استقلالها في عام ١٩٦٠ صدر مرسوم في عام ١٩٦٢ يسمح للبنك المركزي تقديم الخدمات المصرفية للجمهور[(١)].

في ١٩٦٨ تم تأسيس بنك التنمية الصومالي بالمرسوم رقم (٢) بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٦٨، وينص البند رقم (٣) من هذا القانون على أن الغرض الرئيس لأنشاء هذا البنك كبنك متخصص لتقديم الخدمات المالية لجميع القطاعات الاقتصادية سواء في تقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل، وتمويل

(١) موقع البنك المركزي الصومالي : http://www.somalbanca.org/

القطاعات الحيوية للاقتصاد المحلي كالقطاع الزراعي بشكل خاص بالإضافة إلى قطاعات الصناعة والتعدين والسياحة[1].

في عام ١٩٧٠ تم تأميم البنوك التجارية الأجنبية التي كانت تعمل في البلاد، وهي الأربعة البنوك التالية:

١. بنك روما الإيطالي
٢. بنك نابولي الإيطالي
٣. بنك جريندليز البريطاني
٤. بنك بور سيعد المصري

شهد عام ١٩٧١ إحياء دور المصارف التجارية وفصلها عن البنك المركزي؛ حيث تم إنشاء مصرفين تجاريين هما:

١. البنك الصومالي للتسليف والادخار
٢. البنك التجاري الصومالي

وقد تم إنشاء هذين البنكين كمؤسستين مستقلتين ذات شخصية اعتبارية قانونية ملوكتين بالكامل للحكومة الصومالية، وتم دفع رأسمالهما ٥٠٪ من قبل الحكومة الصومالية و٥٠٪ من قبل البنك المركزي الصومالي.

وكانت طبيعة البنكين نفس طبيعة وأهداف وأنشطة البنوك التجارية من تقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية من قبول الودائع والمدخرات ومنح القروض قصيرة الأجل.

(١) نفس المرجع السابق

في عام ١٩٧٥ كان هناك تغيير في هيكل النظام المصرفي في الصومال، حيث تم دمج البنكين التجاريين (البنك الصومالي للتسليف والادخار والبنك التجاري الصومالي) تم دمجهما في بنك تجاري واحد تحت باسم :البنك الصومالي للتجارة والادخار، كما تم تغيير اسم البنك الوطني الصومالي إلى البنك المركزي الصومالي.

في عام ١٩٩٠ اتفقت الحكومة الصومالية مع الصندوق الدولي (I.M.F) لتحرير الاقتصاد الصومالي وخصصة البنوك التجارية ،وتم مرسوم رئاسي بإنشاء البنك التجاري الصومالي برأس مال قدره مليارين شلن صومالي يساهم البنك المركزي بنسبة ٥٠٪ والقطاع لخاص يساهم بنسبة ٥٠٪ يطرح للاكتتاب العام[١].

وكان الجهاز المصرفي بشقيه الحكومي والأهلي والذي كان على رأس العمل في ٣٠ ديسمبر ١٩٩٠ على النحو التالي:

١. البنك المركزي الصومالي
٢. بنك التنمية الصومالي
٣. البنك الصومالي للتجارة والادخار
٤. البنك التجاري الصومالي

وفي ٢٧/ ١/ ١٩٩١ انهارت الدولة الصومالية وسقطت العاصمة الصومالية على يد القبائل الثائرة والتي قادت البلاد إلى الهاوية.

في عام ٢٠٠٩ تم تشكيل الحكومة الصومالية من جديد وقامت بإعادة فتح البنك المركزي الصومالي كجزء من حملتها لاستعادة المؤسسات الوطنية،

(١) تقرير البنك المركزي الصومالي لعام ١٩٩٠م.

ومع أن هناك تحسن وتطور مستمر في تفعيل البنك المركزي منذ عودة الحكومة الصومالية في عام ٢٠٠٩ وإلى يومنا هذا في ١٢/ ٣/ ٢٠١٧ في ظل الحكومات الصومالية المتعاقبة إلا أنه لم يمارس وظائف البنك المركزي التقليدي ما عدا أنه بنك الحكومة وتودع أموالها فيه ،كما يقوم بالإشراف بشكل ضعيف على بعض البنوك التجارية التي تأسست مؤخراً في العاصمة مقديشو ،وتعتبر أهم وظيفة للبنك المركزي الصومالي غائية حتى الآن وهي سك وإصدار النقود الوطنية نظراً لانقطاع الشلن الصومالي السابق، حيث إنه لم يتم إصدار أي عملة جديدة حتى الآن ويستخدم الناس بالدور الأمريكي كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة ،ويقتصر دور الشلن الصومالي كدور النقود المساعدة[1]، ويعاني الصوماليون من ظاهرة «الدولرة» إذ بالدولار يقيم كل شيء.

أما فيما يتعلق بالبنوك التجارية فمنذ انهيار الحكومة المركزية العام ١٩٩١، لم تشهد الصومال عملاً منتظماً للبنوك التجارية. وخلال السنوات القليلة الماضية، عملت أربعة مصارف خاصة بشكل محدود وهي:

١. بنك سلام الصومالي
٢. بنك دهب شيل
٣. بنك الصومال الدولي
٤. بنك الائتمان التعاوني الزراعي والذي يتخذ من اليمن مقراً له.

(١) هناك خطة للحكومة الصومالية الحالية لطباعة الشلن الصومالي وإعادة دوره في المعاملات المالية ، ولكن هناك بعض التحديات والعوائق تحول دون ذلك .

بعد انهيار النظام المصرفي بشقيه الحكومي (البنك المركزي) والأهلي (البنوك التجارية) قام التجار الصوماليون بتأسيس شركات تحويل الأموال للقيام ببعض مهام الجهاز المصرفي الذي انهار والتي من أبرزها تحويل وتوصيل الأموال إلى جميع المناطق الصومالية مما كان له الأثر الكبير في إنقاذ الشعب وربط الأهالي مع أبنائهم المغتربين في الخارج.

ولم يقتصر دور شركات الحوالة الصومالية بتحويل الأموال وإنما تطور وتجاوز إلى القيام بالوظائف المصرفية مع طول غياب الحكومة الصومالية، فقد قامت بجانب مهمتها الرئيسة في نقل الأموال بقبول الودائع وتمويل بعض المشاريع وتسهيل التجارة الخارجية وغيرها من الوظائف والتي نتعرف عليها من خلال ثنايا هذا البحث.

٢-٢: نشأة وتطور نظام الحوالة

عندما انهارت الدولة المركزية الصومالية في عام ١٩٩١ أنهار معها جميع المرافق الحكومية التي كانت تقدم الخدمات العامة للشعب الصومالي بما فيها المؤسسات الاقتصادية والتي على رأسها الجهاز المصرفي الذي يعتبر شريان الحياة في كل المجتمعات ؛فقد انهار كل من البنك المركزي والبنوك التجارية بشكل فظيع، وتم استباحتها وتعرضت للنهب وتبعثرت أوراق هذه البنوك في الشوارع في ظل الحروب الأهلية والفوضى العارمة التي جرت في البلاد ، وقد ترتب من تلك الفوضى وما تبع ذلك من انهيار المؤسسات الحكومية تشكل واقع جديد يمكن أجمال أبرز ملامحه ما يلي:

١. نزوح أعداد كبيرة من سكان العاصمة الصومالية مقديشو إلى الأقاليم والمناطق والى البلدان المجاورة.

٢. تقطع الصومال إلى دويلات وأقاليم على أساس قبلي وعشائري
٣. هجرة نسبة كبيرة من سكان المدن إلى الخارج وخاصة إلى البلدان الغربية
٤. من بين المهاجرين إلى الخارج العقول والكفاءات المتعلمة والطبقة المدينة من المجتمع الصومالي.
٥. نزوح أهل البادية والأرياف إلى المدن وحلوا محل أهل الحضر الذين هاجروا إلى الخارج.
٦. توقف الخدمات الضرورية التي تقدمها الدولة إلى الشعب بشكل نهائي بما فيها الخدمات الصحية والتعليمية والخدمات المالية.
٧. تشكل واقع ديمغرافي جديد حيث تغيرت التركيبة السكانية على أساس قبلي وعشائري واحتلت القبلية محل الدولة وأصبح المواطن الصومالي يحتمي بقبيلته بعد غباب الدولة المدنية الصومالية
٨. ترتب من الهجرة المعاكسة من العاصمة إلى البلدات والقرى والأرياف انتعاش المناطق و وإحياء الأقاليم وتنميتها مما أدى تحول بلدات وقرى صغيرة إلى مدن كبيرة يتوفر فيها جميع المرافق والخدمات الضرورية على أساس مصائب قوم فوائد عند آخرين .

٢-٣: العوامل التي ساهمت في نشأة شركات الحوالة

هناك عوامل عديدة ساهمت في نشأة وانتشار ونجاح شركات الحوالة الصومالية؛ ومن أبرز تلك العوامل ما يلي[١]:

(١) انظر:
Feasibility Study on financial Services in Somalia, (UNDP, European Commission, 2004, p.16).

٢-٣-١ الهجرة

هاجر عشرات الآلاف الصوماليين إلى البلدان الغربية في أمريكا الشمالية وأروبا الغربية وجنوب إفريقيا وبلدان الخليج العربي بالإضافة إلى الأعداد الكبيرة التي هاجرت واستوطنت إلى بلدان المجاورة كبلدان شرق إفريقيا وخاصة كينيا التي احتوت واستحوذت نسبة كبيرة من الرأس المال الصومالي والبشري على حد سواء.

٢-٣-٢ ظهور شركات الاتصالات

بدأت أول ما ظهرت في شكل بدائي وبطيء نظراً لانعدام وسائل الاتصال الحديثة مما جعل تلك الشركات تستخدم أول ما بدأت وبعيد انهيار الدولة الصومالية الأجهزة اللاسلكية في داخل البلد كما تم نقل تلك الأجهزة اللاسلكية إلى البلدان المجاورة وخاصة إلى كل من كينيا وإثيوبيا والتي كانت تقوم بحلقة الربط بين الخارج والداخل عبر الاتصال بالهاتف والفاكس إلى فروع الشركات في تلك البلدان ثم يتم التواصل إلى داخل الصومال عن طريق الأجهزة اللاسلكية، ولكن بعد ظهور شركات الاتصالات الحديثة في الصومال تجاوزت شركات الحوالة تلك الصعوبات ودخلت مرحلة جديدة.

٢-٣-٣ اعتماد القطاعات التجارية على شركات الحوالة

نظراً لانعدام وغياب السوق المالية والجهاز المصرفي الذي كان من المفترض أن يلبي احتياجات التجارة الخارجية سواء من حيث التمويل أو تقديم الخدمات وفتح الاعتمادات الخارجية فإن شركات الحوالة قامت بهذا الدور بشكل جيد من خلال تحويل الأموال والعملة الصعبة من وإلى الخارج وخاصة إلى تلك البلدان يتم الاستيراد منها أو التصدير إليها.

تكَون في ظل هذه الظروف الصعبة شركات الصرافة الصومالية التي قامت بدور كبير وفعال في تحويل الأموال وتوصيلها في المناطق المختلفة من البلاد وساهمت بشكل كبير في إنقاذ الكثير وتخفيف الأزمة من خلال ربط المغتربين بأهاليهم وتوصيل تحويلاتهم إلى المناطق المختلفة من المدن والبلدات والقرى وحتى في الأرياف النائية ، كما قامت بتحويل المساعدات الإنسانية إلى الشعب الصومالي ،وتؤكد التقارير الدولية أن أكثر من ملياري دولار من التحويلات المالية تتدفق على الصومال سنويا من قبل المغتربين الصوماليين[1]، وقد مرت شركات الصرافة مراحل مختلفة في تحويل الأموال وتطورت تطورات نوعية مستفيدة من التقنيات الحديثة.

٢-٤ أبرز المراكز الخارجية لشركات الحوالة الصومالية

بعد انهيار الصومال ونزوح أعداد هائلة إلى الخارج وتأسيس شركات الحوالة وتكون تجمعات سكانية وجاليات صومالية في البلدان التي هاجروا إليها تأسست مراكز تجارية في مناطق مختلفة حول العالم كان من أبزها ما يلي:

٢-٤-١ الخليج العربي

كانت منطقة الخليج العربي نقطة الانطلاقة الأولى لشركات الحوالة في المرحلة الأولى التي بدأت أول ما بدأت التحويل عبر التجار الموردين بشكل عشوائي وفردي ثم ما لبثت أن فتحت جميع شركات الحوالة مكاتب رسمية مرخصة في إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة وقد أصبحت دبي مركزاً هاماً ومحورياً يقوم بدور الربط بين الخارج والداخل حيث تقوم باستقبال الأموال من الفروع الخارجية وعبر البنوك وتزود التجار الصوماليين الذين

(١) انظر: Feasibility Study on financial Services in Somalia, p.18

يستودون السلع من السوق الحرة في دبي احتياجاتهم من المبالغ المالية والذين هم بدورهم يسددون تلك المبالغ لفروع هذه الشركات في الداخل.

٢-٤-٢ أمريكا الشمالية

من أبرز المناطق التي استقر فيها أعداد كبيرة من المغتربين الصوماليين أمريكا الشمالية والتي تضم كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وقد تمكنت جميع شركات الحوالة فتح فروع في الولايات والمدن المختلفة في أمريكا وكندا، وتؤكد الدراسات التي أجرت على هذه الشركات أن تحويلات المغتربين من أمريكا تمثل نسبة كبيرة من إجمالي التحويلات في العالم كما تؤكد التقارير المالية[١].

٢-٤- ٣ أوربا الغربية

تعد أوربا ألغربية وخاصة بريطانيا والدول الإسكندنافية من البلدان استوطن فيها أعداد كبيرة من المغتربين الصوماليين، وتتركز النسبة الكبيرة من المهاجرين الصوماليين في بريطانيا وفي الدول الاسكندنافية (السويد الدانمارك والنرويج)، وقد تجنست النسبة الكبيرة من هؤلاء المهاجرين بجنسيات البلدان التي هاجروا إليها، لكن ما زالوا يحتفظون بعلاقات جيدة مع أهاليهم ،ولهم مكونات ومراكز إسلامية وثقافية خاصة بهم ،كما فتحت كل شركة من شركات الحوالة الصومالية فرعًا خاصًا بها في منطقة يوجد فيها جالية صومالية ذات ثقل سكاني.

(١) انظر: المرجع السابق، ص ١٩.

٢-٤-٤ جنوب إفريقيا

هاجر عدد كبير من الشباب الصومالي ومن الأيدي العاملة إلى جنوب إفريقيا ونشطوا في تجارة التجزئة في مجال الأقمشة والالكترونيات والمواد الغذائية وبشكل أخص المناطق التي تسكنها القبائل الإفريقية، وقد تعرضوا لمخاطر عديدة من العصابات ومن جماعات المافيا وتعرض العديد من الشباب الصومالي للقتل أو إصابات بالغة، وأصبحت جنوب إفريقيا من المناطق التي نشطت فيها شركات الحوالة لتحويل مبالغ المغتربين وتختلف جنوب إفريقيا عن البلدان الأخرى أن معظم العاملين فيها تركوا أسرهم وعوائلهم في الصومال ولم يتجنسوا بجنسية البلد مما يتطلب تحويل المصاريف بشكل دوري منتظم بخلاف المغتربين في البلدان الغربية والذين استوطنوا بشكل حقيقي بعد أن اكتسبوا جنسيات تلك البلاد.

٢-٤-٥ كينيا وشرق إفريقيا

تختلف كينيا عن المناطق الأخرى بأنها مجاورة للصومال وتشترك معها حدوداً طويلة مما جعلها أول محطة لاستقبال النازحين الصوماليين منذ لحظة انهيار الدولة الصومالية في مطلع عام ١٩٩١ فانقسم هؤلاء النازحين إلى شريحتين:

١. شريحة استقرت في كينيا وتكيفت مع الأوضاع وأسست أعمالا تجارية ناجحة في مجالات مختلفة وقد أصبح هؤلاء مع مرور الأيام ومع دخول تجار جدد ورؤوس أموال جديدة في فترات مختلفة رقما صعبا لا يستهان في كينيا حيث دخلت استثماراتهم في معظم القطاعات الاقتصادية مثل العقار والفنادق ،كما نشطوا في تجارة والوقود والأقمشة والالكترونيات

كما يقومون بتصدير هذه السلع من كينيا إلى البلدان المجاورة لها مثل أوغندا وجنوب السودان، وهناك عوامل عديدة ساعدت الصوماليين في الاندماج مع المجتمع في كينيا من أبرزها: السياسة الاقتصادية المتبعة في كينيا حيث أنها تطبق سياسة السوق الحر في سعر الصرف الحر مع تشجيع الاستثمارات الأجنبية، كما أن هناك مناطق كبيرة وهامة في كينيا يسكنها الصوماليون وهي المناطق في الشمال الشرقي المتاخمة مع الصومال.

٢. وهناك شريحة هاجرت من كينيا إلى البلدان الغربية من خلال مكاتب الأمم المتحدة حيث إن النسبة الكبيرة من المهاجرين هاجرت إلى أمريكا الشمالية وأوروبا واستراليا.

وقد عادت نسبة كبيرة من هؤلاء بعد حصلوا على جنسيات تلك البلدان التي هاجروا إليها وبعد أن اكتسبوا بعض الخبرات عادوا وأسسوا أعمالاً تجارية ناجحة في مجالات وقطاعات اقتصادية لينضموا إلى الشريحة الأولى التي انخرطت مع العمل التجاري في كينيا في أول وهلة .

وانطلاقًا من العوامل السابقة فقد أصبحت كيينا مركزاً تجاريًا كبيراً ومحوريًا لشركات الحوالة الصومالية حيث فتحت جميع تلك الشركات مراكز كبيرة كتلك التي في دبي ؛بل يمكن القول أن كينيا تفوق دبي من حيث رؤوس الأموال الداخلة والخارجة نظرا لزيادة الكثافة السكانية الصومالية في كينيا وكثرة الشركات والنشاط التجاري مقارنة مع دبي بالإضافة إلى أن غالبية هيئات الأمم المتحدة وغيرها والتي لها أعمال في الصومال مستقرة في نيروبي وتحول أموالها من خلال شركات الحوالة الصومالية .

٢-٥: المراحل التي مرت بها شركات الحوالة الصومالية [١]

٢-٥-١ التحويل عبر التجار الموردين

بدأت هذه المرحلة بعد انهيار الدولة الصومالية وهي عبارة عن تسليم المال أو الفلوس للتجار الصوماليين الذين يستوردون البضاعة من الخارج وخاصة من دول الخليج العربي يستخدمونها في شراء البضاعة ثم يقومون بتسديها وتسليمها هناك في البلد إلى أهالي المغتربين، وقد كانت المرحلة بعيد الانهيار وقبل ظهور وسائل الاتصال أو عودتها مرة أخرى[٢].

٢-٥-٢مرحلة التلفون والفاكس

بعد انهيار الدولة الصومالية بثلاث سنوات بدأ القطاع الأهلي بترتيب نفسه واستعادة أنفاسه فبادر كل قطاع يقدم ما لديه من خدمات إلى الشعب للقيام بدور الدولة في توفير الخدمات وإنقاذ ما يكمن إنقاذه؛ فقام المدرسون والمربون بتأسيس المدارس المعاهد لتعليم الناشئة، ولأطباء بتأسيس المستوصفات والمستشفيات لتقديم الخدمات الصحية ،كما قام رجال الأعمال بتأسيس شركات الكهرباء والاتصالات وتنظيم التجارة مع العالم الخارجي وغيرها في المجالات المختلفة. وفي هذا الاثناء دخلت شركات الصرافة مرحلة جديدة حيث استفادت من ظهور شركات الاتصالات وما تزامن معها من خدمة الفاكس والتي سهلت الكثير على شركات الحوالة

(١) تم حصر هذه المراحل من قبل الباحث من خلال لقاءات وحوارات مع عدد مؤسسي شركات الحوالة الصومالية.

(٢) هذه المرحلة الأولى كانت شبيهة بالمعاملة المالية المعروفة في الفقه الإسلامي بالسفتجة والتي هي عبارة عن: دفع شخص ماله فى بلد لشخص آخر ليقبضه من وكيله فى بلد آخر درءا لخطر الطريق ومؤونة الحمل. انظر فيما سبق من هذا البحث .

والصرافة بل يكمن القول أنها كانت مرحلة الانطلاقة الحقيقية لهذه الشركات لتمكنها من إرسال كشوفات التحويل في نفس اليوم بل في نفس اللحظة وتسليمها هناك عبر جهاز الفاكس، وفي هذه المرحلة تمكنت هذه الشركات التحرر من التجار الموردين الذين كانت تتم الحوالة عن طريقهم في المرحلة الأولى كما تمكنت شركات الحوالة فتح فروع ومكاتب في انحاء العالم وفي أي مكان يتواجد فيه المغتربون الصوماليون نظرا لتوفر خاصية الاتصال التي لا تحتاج إلى تجار السلع.

٢-٥-٣ البريد الالكتروني (الإيميل offline)

بدأت المرحلة الثالثة بعد ظهور الأنترنت وانتشار استخدام البريد الالكتروني وقد أعطى ظهور الانترنت بعداً جديداً لشركات الحوالة من حيث سرعة التوصيل والتوسع والانتشار إلى مناطق جديدة في الداخل والخارج لانخفاض تكاليف الإرسال عن مرحلة الهاتف والفاكس التي سبقتها ، وهذا التوسع ازداد بانتشار شبكة الانترنت إلى المناطق والأقاليم المختلفة من البلاد والربط فيما بينها.

٢-٥-٤ الاتصال المباشر (أونلاين Online)

في المرحلة السابقة كانت تتم الاستفادة من شبكة الانترنت عن طريق البريد الالكتروني من خلال تجميع المبالغ المحولة في كشف واحد ومن ثم إرسالها عبر البريد الإلكتروني لكن مع التطور الحاصل في وسائل الاتصال تمكنت جميع شركات الحوالة والصرافة في تصميم نظام خاص لكل شركة يتم من خلاله ربط جميع فروع الشركة على هذا النظام الذي يتم من خلاله التحويل والتواصل بشكل مباشر بين فروع الشركة بدون المرور على المركز

الرئيس كما كان يحدث في المراحل السابقة ،وقد توسعت شركات الحوالة توسعًا كبيراً ونوعيًا من خلال هذا النظام المباشر حيث يتم تحويل أي مبلغ مهما كان مقداره بعملية عاجلة مستقلة عن العمليات الأخرى على خلاف المراحل السابقة التي كان يتم التحويل على شكل قائمة أو كشف يضم جميع عمليات الحوالة في ذلك ويتم تحويله في نهاية يوم العمل، ومما ساعد في انتشار هذه المرحلة اتساع رقعة الأنترنت وتوصيلها إلى جميع المناطق والمدن والبلدات والقرى الصومالية وكذلك انتشار شركات الحوالة وكثرة فروعها التي وصلت إلى الأرياف والبوادي مما سهل تحويل الفلوس في وقت واحد وإلى أي مكان في أنحاء العالم وتسليمها وتسلمها في نفس اللحظة، ولا زال نظام الأونلاين المباشر مستمراً ومعمولاً به لدى معظم شركات الحوالة الصومالية[1].

٢-٥-٥: التحويل عبر الجوال mobile money transfer

هذه المرحلة هي عبارة عن المزاوجة بين شركات الحوالة وبين شركات الاتصالات حيث بدأت بعض الشركات مؤخرا التنسيق مع شركات الاتصالات حيث يفتح العميل حسابا في شركة الاتصالات وحسابا في شركة الحوالة فتتم الحوالة من شركة الحوالة إلى حساب العميل في شركة الاتصالات ويستلم المبلغ عن طريق الحساب في جواله ويحتفظ الأموال في هذا المال وبإمكانه أن يشتري منه ويجري كافة المعاملات المالية ومن أهم الشركات التي طبقت هذا شركة «التاج» للحوالات النقدية السريعة من خلال التنسيق مع شركة «هرمود للاتصالات» حيث استحدثت الأخيرة نظام **EVC**

(١) انظر: https://www.tawakalmoneyexpress.com/tawakalonline/

plus وهذا نظام تستطيع من خلاله: بعد تسجيله وتفعيله إرسال واستلام الأموال من وإلى أهلك وأصحابك وزملاء العمل الخاص بك مع تمكنك بحفظ الأموال من خلالها وإجراء جميع المبادلات المالية، وتمكن استخدامها في جميع الهواتف النقالة[1].

ومن مميزات هذا النظام (**EVC plus**) ما يلي:

١. تحويل المبالغ النقدية مباشرة من الفرع أو الوكيل إلى المحول إليه أو المستفيد.
٢. يستلم المستفيد مبلغ الحوالة في جواله وبدون أن يذهب إلى مقر الشركة أو من فرعها.
٣. المستفيد بعد أن يستلم المبلغ عبر جواله له حق الاحتفاظ في حسابه ،كما له أن يشتري ويبادل ما يشاء من السلع والخدمات، وأيضا بإمكانه أن يستبدل جزأ من رصيده نقاطًا للاتصال لإجراء المكالمات المحلية والدولية.
٤. خدمة نظام **EVC plus** تقوم بدور مكائن الصراف **ATM** بل أكثر تطوراً منها فالعميل ليس بحاجة إلى البحث على مكائن الصراف للسحب منها وإنما يحمل الفلوس في جواله يشتري منها مباشرة من المحال التجارية المختلفة.
٥. إذا انتهى الرصيد أو قارب على الانتهاء فإمكان العميل أن يذهب إلى أقرب مركز لشركة الحوالة أو شركة الاتصالات وكلاهما منتشرتان بشكل كبير فيشحن الرصيد من جديد

(١) موقع شركة هرمود للاتصالات : https://www.hormuud.com

٦. تنتشر خدمة نظام **EVC plus** بشكل واسع وكبير في جميع مناطق الصومال؛ بل يمكن القول إنها سيدة الموقف في التعاملات المالية الصغيرة والمتوسطة لجميع شرائح المجتمع الصومالي فترى وتلاحظ أن الناس في معاملاتهم اليومية لا تحمل مبالغ نقدية في جيوبهم بل تجد أن كل شخص يرجع لهاتفه النقال عند دفع النقود فيحول على الرقم المكتوب أو المعلق على مكان بارز على المحلات التجارية، وليس هذا خاصا في عقود المعاوضات بل ينطبق أيضا على عقود التبرعات وأذكر في هذا المقام أني صليت في شهر رمضان الماضي (١٤٣٧هـ) في أحد المساجد في مدينة كيسمايو الساحلية فتحدث الخطيب بعد صلاة الجمعة أن هناك موضوعا يحتاج إلى مساعدة المصلين ففوجئت أن عدداً كبيراً من المصلين يخرج هاتفه النقال ويرسل رسالة إلى رقم مكتوب بجوار محراب المسجد وعندما سئلت قالوا لي بأن الناس تتبرع عن طريق هذا الرقم الذي هو حساب التبرعات للجامع الذي صلينا فيه ويتمكن أي مصلي أن يتبرع بواسطة الرقم في أي وقت يشاء من ليل أو نهار.

٢-٥-٦: التحول من شركة صرافة إلى مصارف تجارية

تحولت بعض شركات الحوالة إلى مصارف تجارية متكاملة تمارس عمليات الحوالة بالإضافة إلى الخدمات المصرفية والاستثمارية وجميع الأعمال التقليدية التي تمارسها المصارف التجارية، ومن أبرز شركات الحوالة التي تحولت إلى مصارف تجارية :

١. **شركة البركات** التي تعد من أبرز وأنجح الشركات الصومالية، وقد تأسست هذه الشركة في مطلع التسعينات من القرن الماضي على يد رجل

الأعمال الشيخ أحمد على جمعالي؛ وقد مرت هذه الشركة مراحل مختلفة نظرا لبعض التصنيفات الجائرة والتي تعرضت من قبل الإدارة الأمريكية في اعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠١١ مما أدي إلى تعثر الشركة لكن ما بعد أن صدرت تبرئتها من الصاق تهمة الإرهاب بدأت تمارس نشاطها من خلال شركات تابعة لها مثل شركة بركات للاتصالات والتي تغير أسهمها إلى شركة «هرمود» للاتصالات والتي تعد أكبر شركة اتصالات على مستوى الصومال في المناطق والأقاليم والإدارات المختلفة من الصومال وتحمل أكثر من اسم حيث تحمل اسم «هرمود» في المناطق الجنوبية بما فيها العاصمة مقديشو، واسم شركة «جولس» في مناطق ولاية بند لاند، كما تحمل أسم «**Telesome**» في مناطق جمهورية أرض الصومال، وكما سبقت الإشارة فإن هذه الشركة هي أول من قامت بعمل المزاوجة بين شركات الاتصالات وبين شركات الحوالة من خلال إحداث خدمة **EVC plus** والتي من خلالها يتم تحويل الأموال عن طريق الجوال مع أمكانية حفظها واستخدامها كوسائل دفع في المبادلات المختلفة.

نحج رجل الأعمال الشيخ أحمد على جمعالي الذي يعد رجل الابتكارات والمفاجئات في الصومال في تأسيس أول مصرف تجاري إسلامي الذي هو بنك سلام الإفريقي «**salaam African bank**» ونظراً للعزلة والظروف التي بها الصومال فقد جعل المقر الرئيس للبنك في جيبوتي وفتح فروعاً عديدة في جميع مناطق الصومال باسم بنك سلام الصومالي «**Salaam Somali Bank**».

٢. **شركة دهب شيل**: تأسست في مطلع السبعينات على يد رجل الأعمال «محمد سعيد دوالي» الذي بدأ تداولاته كوسيط لتحويل الأموال، وبيع

السلع المستوردة من بلدان الخليج العربي نيابة عن العمال المهاجرين وتحويل العائدات إلى أسرهم في الصومال. والتي كانت الطريقة الوحيدة لتحول الأموال نظراً للرقابة المشدة على الصرف بالعملات الأجنبية من قبل الحكومة الصومالية أنداك، وتعد شركة دهب شيل من أكبر الشركات وأنجحها من حيث الانتشار وحجم السوق وقد توسعت كثيرا عندما تعرضت مجموعة شركات البركات المنافسة لها لتهمة الإرهاب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وأصبحت الشركة القيادية لسوق الصرافة والحوالات في منطقة القرن الإفريقي منذ مطلع الألفية الجديدة.

وقد بدأت شركة دهب شيل هي الأخرى في وقت متأخر وحتى تتمكن من خوض المنافسة قامت بتأسيس شركة اتصالات تابعة لها باسم «**Somtele**» وذلك حتى تتمكن من المزواجة بين خدمة الحوالة وبين خدمة الاتصالات وبعد تأسيس الشركة استحدثت أداة مالية أطلق عليها «**E-Dahab**» لتحويل الأموال عبر الجوال مع امكانية استخدام المبالغ المحولة وغيرها عبر تطبيق موجود في الجوال ،وذلك أسوة بشركة هرمود التي ابتكرت خدمة **EVC plus**، ولكن خدمة شركة دهب شيب «**E-Dahab**» لم يكتب لها الانتشار الواسع في المناطق الصومالية نظراً لسيطرة خدمة **EVC plus** على سوق المبادلات الالكترونية في الصومال بشكل عام.

تأسيس بنك دهب شيل Bank Dahabshil:

وقد نجحت شركة دهب شيل هي الأخرى أيضا بتأسيس «**بنك دهب شيل Dahabshil Bank**» وجعلت مقره الرئيس في دولة جيبوتي كما فتحت فروعاً عديدة في مختلف المناطق الصومالية.

ويقدم بنك دهب شيل بجميع الخدمات المصرفية والاستثمارية على أساس المصرفية الإسلامية[1].

٢-٥-٧ نقاط القوة لشركات الحوالة الصومالية

تؤكد الدراسات الدولية التي أجريت على هذه الشركات، وكذلك توصيات المؤتمرات العالمية بأن شركات الحوالة الصومالية تمتلك نقاط قوة عديدة ولا يمكن إلغائها أو تجاهلها؛ حيث إنها الخيار الوحيد للشعب الصومالي في تعاملاته المالية في الداخل والخارج، ولذلك من الأفضل دمج هذه الشركات مع الاقتصاد العالمي وعمل ضوابط ومعايير للأشراف عليها.

يلخص التقرير المطول الذي أجراه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالتنسيق مع مكتب المفوضية الأوربية في الصومال على نقاط القوة التي تملكها الشركات الصومالية على النحو التالي[2]:

١. وصلت شركات الحوالة الصومالية إلى مرحلة متقدمة يصعب إلغائها؛ مما يجعل نظام التحويلات جزءاً الا يتجزأ من الاقتصاد الصومالي والنظام النقدي في المستقبل المنظور.
٢. تمتلك شركات الحوالة الصومالية شبكة واسعة من وكلاء هذه الخدمة في جميع المدن والقري في داخل الصومال والمناطق التي يسكنها الصوماليون في الدول المجاورة، وكذلك في جميع المدن التي يسكنها الشتات أو المغتربون الصوماليون في إنحاء العالم.

(١) انظر: موقع البنك :http://www.dahabshilbank.com

(٢) انظر: نفس المرجع السابق ، ص٣٨ وما بعدها .

٣. عمليات التحويلات التي تجريها هذه الشركات أكثر كفاءة وفعالية وأقل تكلفة وأكثر سرعة من التحويلات الرسمية التي تقوم بها البنوك التجارية حتى ولو استعادت دورها في الصومال الجديد.
٤. هناك عوامل اجتماعية وتاريخية تعزز العلاقة بين الأفراد الذين يقومون بتحويل الأموال وبين الشركة المحولة من ارتباطات المنطقة والجغرافيا والعشيرة والأسرة.
٥. لا ينبغي أن ينظر إلى نظام التحويلات في الصومال على أنه إجراء مؤقت تستخدمه العمالة المهاجرة تهربا من تكاليف وبطأ نظام التحويلات عبر النظام المصرفي الرسمي، بل ينبغي أن ينظر إليه في سياق احتياجات ضرورية مالية لكافة أفراد الشعب الصومالي الذي لا تتوفر لديه أي سيلة أخرى في تعاملاته الداخلية والخارجية.
٦. من أبرز نقاط القوة لشركات الحوالة الصومالية أنها تعمل في الدول المجاورة في الصومال مثل كينيا وأثيوبيا وجيبوتي ولديها ترخيص رسمي من البنوك المركزية في هذه البلدان؛ بل أن بعض البنوك التجارية تقوم بدور الوكيل أو المراسل لشركات الحوالة الصومالية مثل بنك العمال في أثيوبيا الذي تحول الحوالات الصومالية عن طريقه وهو بدوره يقوم بتوزيع وتسليم المبالغ إلى المستفيدين، من جهة أخرى قبل البنك المركزي في جيبوتي إلى تحويل شركات الحوالة الكبيرة إلى بنوك تجارية كبنك سلام الإفريقي وبنك دهب شيل.

وانطلاقًا من الأهمية السابقة تؤكد التقارير الدولية بضرورة إضفاء الطابع الرسمي بفروع ومكاتب شركات الحوالة الصومالية من قبل الدول المضيفة ضمن ضوابط واللوائح المالية المعمولة في هذه البلدان[1].

٣- التكييف الفقهي لأنشطة شركات الحوالة الصومالية

٣-١ الفرق بين الحوالة المصرفية والحوالة النقدية المعاصرة Modern Remittance

هل هناك فرق بين الحوالة المصرفية والحوالة النقدية؟

ليس هناك فرق جوهري بين المصطلحين من حيث المضمون حيث أن كل من الحوالة المصرفية والحوالة النقدية عملة نقل الأموال والنقود من بلد إلى آخر عبر وسيط مالي فإذا كان هذا الوسيط مصرفا يقوم بمزاولة الأعمال المصرفية الأخرى فتكون الحوالة مصرفية؛ إما إذا كان الوسيط المالي الذي يقوم بعملية تحويل الأموال بشركة صرافة تكون وظيفتها تنحصر في تحويل ونقل الأموال والنقود فإن الحوالة تكون حوالة نقدية؛ وبهذا تكون الحوالة الصومالية حوالة نقدية وليست مصرفية، وعلى ضوء هذا فإن البحث يعتمد في تعريف الحوالة على الحوالة النقدية المعاصرة نظراً في أن معظم شركات الحوالة الصومالية ليست مصارف تجارية وإن كانت تزاول بعض الأعمال المصرفية كاستقبال الودائع وتحويل الأموال إلا أنها ليست مصنفة كبنوك تجارية لذا فإنه يرى الباحث أن استخدام الحوالة النقدية المعاصرة أجدي في تحويلات تلك الشركات الصومالية للحوالة.

(١) انظر: تقرير صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٣

٣-١-١: الحوالة المصرفية المعاصرة تتبع أحد الأسلوبين التاليين في تحويل الأموال:

١. كما سبقت الإشارة اليه فان البنك التجاري يقوم بإرسال رسالة، عبر نظام آمن (مثل **SWIFT** أو نظام فيدواير **Fedwire**)، إلى المصرف المستلم، وطلب تفعيل نقل الأموال وفقاً للتعليمات المعطاة ومن ثم تسليم المبلغ إلى الشخص المستفيد.

٢. يقوم المصرف التجاري الذي يقوم في نقل الأموال بالتواصل مع احد المصارف المراسلين، ويعطي المصرف طلب تحويل مبلغ معين من المال حيث يتم اعطاء رقم الحساب المصرفي الدولي **IBAN** و **BIC** للمصرف المراسل لمعرفه وجهة نقل الأموال ودفعها لهم.

الحوالة النقدية المعاصرة

- أما الحوالة النقدية المعاصرة فكانت تتبع أساليب تقليدية في العقود الماضية، ولكن في الآونة الأخيرة تطورت بشكل كبير مع تطور ثورة الاتصال والمواصلات وآخر ما وصلت إليه هو تحويل الأموال عبر الجوال فيما يعرف «بالتحويل عبر الجوال **mobile money transfer**» ويتم من خلال هذا النظام تحويل الأموال وتسليمها في جوال المستفيد في لحظة واحدة مع اعطاء خاصية تصرف المبلغ عبر الجوال فيما يعرف بنظام **EVC plus** والذي تطبقه مع شركات الحوالة الصومالية في الوقت الحالي[1].

(١) انظر: فيما سبق من البحث.

٣-١- ٢ تعريف الحوالة المصرفية

الحوالة المصرفية: عملية نقل النقود أو أرصدة الحسابات من حساب إلى حساب أو من بنك إلى بنك أو من بلد إلى بلد آخر وما يستتبع ذلك من تحويل العملة المحلية بالعملة الأجنبية أو الأجنبية بأجنبية أخرى[١].

وتعرف الحوالة المصرفية أيضاً بأنها أمر صادر من مصرف لآخر أو لفرع من فروعه لدفع مبلغ معين إلى شخص معين بناء على طلب عملائه[٢].

والحوالات المصرفية التي تجريها المصارف التجارية على قسمين :

١. الحوالات المُبْرَقة ، أو التي تسمى (السويفت).

الحوالات المبرقة تتم مثلًا أن يأتي شخص معه ألف دولار إلى أحد البنوك بجدة مثلًا ويقول لهذا البنك: أطلب منك أن تحول هذه الألف دولار إلى حساب لي في بنك مثلًا في القاهرة، فيقوم بعملية التحويل هذه برقيًّا أو إلكترونيًّا أو عن طريق الإنترنت أو هاتفيًّا ينقل هذه النقود عن طريق الحسابات عن طريق ما يُعرف بـ (السويفت) تمر عبر آلية من خلال البنوك البنوك فيما بينها يعني هناك بنوك بنك محلي البنك الذي سينقل لك النقود الذي في الرياض وهناك بنك آخر في البلد التي ستحول إليه النقود يسمى البنك الآخر «البنك المراسل» كل بنك يكون له اتفاقيات مع عشرات البنوك المراسِلة في دول العالم من أجل عمليات التحويل هذه، لنفرض أن «مصرف الراجحي» مثلًا لها مصرف مراسل في مصر معروف فإذا جاء شخص مثلًا يريد أن يحول مبلغًا من

(١) مجموعة دله البركة، فتاوي الخدمات المصرفية (جمع وتصنيف، أحمد محي الدين، عبد الستار أبو غدة)، ط. ١٩٩٨، ص ٢٦٧.

(٢) محمد مصطفى الشنقيطى، دراسة شرعية لأهم العقود المستحدثة مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة ، ٢٠٠١، ١/ ٤١٥.

المال إلى مصر مباشرة يُسَلِمه لمصرف «الراجحي» وهو بدوره يرسل (سويفت) أو برقية إلى البنك المراسل في مصر يكون مضمونها: بأن أودعوا في حساب ذلك الشخص أو في الحساب المسجل الذي يدون العميل عند تقديم طلب الحَوالة أودعوا هذا المبلغ من المال بحيث يستطيع أن يسحبه هو أو الشخص المستفيد الذي دُون في الحوالة . هذه تسمى الحوالات المبرقة أو (السويفت)[1].

٢. الشيكات المصرفية

النوع الثاني من الحوالات المصرفية هي الشيكات المصرفية وهي أوامر بالدفع صادرة من المصرف المحيل إلى المصرف المحال عليه بناءً على طلب العميل بحيث يتسلم العميل الشيك ويستطيع أن يصرفه بنفسه أو يصرفه المستفيد بنفسه من البنك المحال عليه[2].

وكما أشرنا أنفا فليس فرق جوهري بين الحوالة المصرفية المبرقة التي تجريها المصارف التجارية أو فروع الحوالة التابعة لها وبين الحوالة النقدية التي تجريها شركات الحوالة الصومالية غير أن هناك بعض الفروق الشكلية في كيفية التحويل.

٣-١-٣ التكييف الفقهي للحوالة المصرفية

تكييف بالحوالات المبرقة وكما قلنا الحوالات المبرقة يأتي شخص إلى البنك ويعطيه مبلغًا من المال ليقوم البنك بتحويل تلك الأموال إلى حساب آخر في بنك في دولة أخرى الحوالة المصرفية المبرقة؛ فقد اختلف الفقهاء

(١) يوسف الشبيلي، المضاربة المصرفية ، ص١٠.
(٢) يوسف الشبيلي، المرجع السابق .

المعاصرون في تكييفها من خلال إلحاقها بأحد العقود الفقهية ،فيما يلي نورد تلك الأقوال:

أولاً: التخريج على أساس الحوالة

يعرف عقد الحوالة في الفقه الإسلامي بأنها: «نقل الدين من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه»[(١)]، كما تم تعريفها بأنها: «عقد يقتضي نقل دين من إلى ذمة إلى ذمة»[(٢)].

يتضح من التعريفين السابقين نجد أن جميع الفقهاء مجمعون على اشتراط كون المحيل مديناً للمحال، كما يشترط جمهور الفقهاء أن يكون المحال عليه مديناً للمحيل، وإذا في الحوالة المصرفية أو النقدية المعاصرة نجد أن هذين الشرطين لا ينطبقان عليها، وذلك أن المصرف أو الشركة المحولة قد لا يكون ـ وهذا هو الغالب ـ مديناً للعميل (المحال)، كما أن المصرف أو الشركة المحال عليها قد لا يكون مديناً للمصرف الأول أو الشركة المحولة، بل قد تكون ذمتها نفس ذمة الشركة المحولة وذلك عندما تكون فرعاً لها. وبناء على ما سبق فإن تخريج الحوالة المصرفية على أساس أنها حوالة شرعية تخريج جانبه الصواب[(٣)].

ثانيا: التخريج على أساس السفتجة:

السّفتجة كَقُرْطَقَةٍ هي: دفع شخص ماله فى بلد لشخص آخر ليقبضه من وكيله فى بلد آخر درءا لخطر الطريق ومؤونة الحمل، قال ابن عابدين: السفتجة

(١) حاشية ابن عابدين، ٤/ ٢٨٨

(٢) تحفة المحتاج على شرح المنهاج، ٥/ ٢٢٦

(٣) عبد الرزاق الهيتي ، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص ٣٠٦ .

إقراض لسقوط خطر الطّريق[١]، وفي الدّسوقيّ: هي الكتاب الّذي يرسله المقترض لوكيله ببلد ليدفع للمقرض نظير ما أخذه منه ببلده[٢].

وأما حكمها فاختلف الفقهاء فيها:

١- فذهب الحنفية[٣]، والشافعية[٤] إلى كراهيتها مطلقاً.

٢- والمالكية: فرقوا بين المبلغ الذي يخف حمله وما يثقل حمله، فأجازوها فيما ثقل حمله إذا لم يأمن المقرض الطريق على ماله[٥].

٣- وأما الحنابلة: فمنهم من أطلق المنع، ومنهم من أطلق الجواز، والراجح عندهم هو الجواز مطلقاً كما يقول ابن قدامة: «والصحيح جوازه لأنه مصلحة لهما من غير ضرر بواحد منهما والشرع لايرد بتحريم المصالح التي لا مضرة فيها بل بمشروعيتها ولأن هذا ليس بمنصوص على تحريمه ولا فى معنى المنصوص فوجب إبقاءه على الإباحة والأصل فى العقود الإباحة وليس فى السفتجة ما يمنع بقاءها على الأصل»[٦].

ويظهر من تعريف السفتجة عند الفقهاء أن السفتجة عملية قرض، فالمبلغ الأصلي، الذي دفعه العميل إلى البنك ليقوم بتحويله إلى بلد آخر، هو قرض،

(١) حاشية ابن عابدين ، ٤/ ٢٩٥.
(٢) حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير، ٣/ ٢٢٥ .
(٣) انظر: بدائع الصنائع، ٧/ ٣٩٥ ، عبد الرحمن شيخي زاده، مجمع الأنهر في شرح ملتقى في شرح ملتقى الأبحر ، ٢/ ١٥٠
(٤) انظر: المهذب، ١/ ٣٠٤
(٥) انظر: منح الجليل شرح مختصر خليل ، ٣/ ٥٠
(٦) ابن قدامة ، المغني، ٦/ ٤٣٦

وإلى هذا ذهب الشيخ مصطفى الزرقاء ،والدكتور محمد الأمين مصطفى أبوه الشنقيطي[١].

ثالثا: التخريج على أساس الوكالة:

قد ذهب بعض العلماء والباحثين المعاصرين على أن الحوالة المصرفية المعاصرة من قبيل الوكالة. ويرون أن العميل ـ مريد التحويل ـ بمثابة المُوكّل، وأما المصرف أو الشركة التي تقوم بتحويل المبلغ فتكون بمثابة الوكيل، بينما تكون عملية التحويل على أساس الوكالة بأجر[٢].

رابعا: التخريج على أساس الإجارة:

يمكن تخريج الحوالة النقدية المعاصرة على عقد الإجارة. ويكون الوصف الفقهي لها هو أنها إجارة على نقل النقود. وأن أركانها قد توفرت في عملية التحويل، فيكون العميل المُحوِّل بمثابة المستأجر، والشركة القائمة بالتحويل بمثابة الأجير، والمستأجر عليه هو خدمة التحويل، وما يتقاضاه المحول من العميل أجرة على التحويل[٣].

الترجيح:

والذي يظهر لي والله أعلم أن هذه الأقوال لا تعارض بينها: وأن عملية

(١) محمد الشنقيطي، مرجع سابق

(٢) انظر: سامي حسن حمود ، تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية ، ط٢، ١٩٨٢، ص ٣٣٨، عبد الرزاق الهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية التطبيق، دار أسامة، عمان، ١٩٩٨، ص٣٠٨ .

(٢) وهبه الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته ، ٥/ ٤١٠٩

(٣) عبد العزيز محمد سلامة، الحوالة المصرفية دراسة فقهية، (ماجستير)، كلية الشريعة، جامعة الإمام، ١٤٣١هـ، ص٣ .

التحويل ـ الحوالات المبرقة ـ تشتمل على حوالة في حالات ووكالة في نقل النقود وأجرة في توصيل النقود في حالات أخرى وأن البنك المحلي الذي ينقل النقود أنه محيل ووكيل بأجر ومقترض.

٣-١-٤ التكييف الفقهي للحوالة عبر الشيكات المصرفية

تُكَيَّف العلاقة هنا على أنها عقدُ قرض مبادلة نقد بنقد؛ النقد الذي يقدمه العميل والشيك الذي يقدمه البنك، فالعلاقة هنا صرف؛ لأن المبادلات التجارية قد تكون المبادلة مبادلة عَرَض بعَرَض أو مبادلة عَرَض بنقد أو مبادلة نقد بنقد ، فإذا كانت مبادلة نقد بنقد فهي تسمى الصرف، فإذا كانت صرفًا فيشترط في هذه الحال أن تتحقق شروط الصرف وعلى هذا فإذا كان المبلغ الذي يقدمه العميل بنفس عُمْلَة الشيك المصرفي جاء العميل بألف دولار والبنك سيعطيه شيك بالدولارات فماذا يشترط الآن؟

- يشترط شرطان :

الشرط الأول: التقابض في الحال؛ يتحقق التقابض بأن يسلم العميل البنك المبلغ تسليمًا فعليًّا في الحال، والبنك من جانبه يسلم العميل الشيك المصدق الذي يقوم العميل بإرساله إلى المستفيد أو الذهاب إلى البنك المسحوب عليه ليستلم المبلغ.

الشرط الثاني: أن تكون هذه الأجور بقدر التكلفة الفعلية التي تكبدها البنك لإصدار الشيك، فهو يستحق مثلًا أن يأخذ تلك الأجور لتغطية مصاريفه لإصدار الشيك أما أن يربح في عملية إصدار الشيك هنا فهذا لا يجوز.

٣-٢: التكييف الفقهي للحوالة النقدية الصومالية

سبق أن تناولنا التكييف الفقهي للحوالة المصرفية، وفيما نعرض صور الحوالة الصومالية، والتكييف الفقهي لها:

٣-٢-١ صور الحوالة الصومالية

الصورة الأولى: التحويل والتوصيل

تكون هذه الصورة بدفع العميل إلى شركة قائمة بالتحويل فى البلد الذي يحول منه ألف دولار مثلاً لدفع شخص معين في بلد الشخص المستفيد، فتقوم الشركة بالتحويل إلى فرعها في ذلك البلد وتأخذ شركة الحوالة من العميل مبلغاً يتراوح بين ٣-٥٪ كأجرة على خدمة التحويل والتوصيل. وفى هذه الصورة فإن عملية التحويل لا تتضمن على الصرف، وإنما هي عبارة عن عقد في توصيل المبلغ إلى المستفيد وأخذ مقابل أو أجرة على ذلك؛ حيث إن شركة التحويل تسلم دولارات أو ما يعادلها من العملات في بلد العميل المحول وتسلم نفس المبلغ إلى المستفيد وتؤخذ على ذلك أجرة التحويل.

وهذه الصور ة هي الشائعة لدي الشركات الصومالية القائمة بتحويل الأموال وخاصة بعد انقطاع العملة الصومالية كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة واعتماد الناس على الدولار الأمريكي في كل شيء حتى في المبادلات البسيطة.

٣-٢- ٢ التكييف الفقهي لهذه الصورة

تقوم شركة الحوالة بتوصيل المبلغ كما هو بدون صرف إلى عملة أخرى إلى المستفيد على سبيل المثال يسلم العميل المحول ألف دولار الى فرع شركة الحوالة وتستلم منه هذا المبلغ ،ويكون التسلم بإحدى الطريقتين التاليتين:

١. التسلم الفوري من خلال خدمة نظام **EVC plus** وما يماثلها من التطبيقات الأخرى؛ وهذا النظام يمكن العميل في تسلم المبلغ في نفس لحظة التحويل عبر جواله ويتمكن من خلال هذا النظام التصرف في المبلغ عبر جواله ولا يتطلب الأمر الذهاب إلى فرع الشركة.
٢. لا يكون التسليم من خلال التطبيقات الفورية عبر الجوال وإنما تقوم الشركة بالاتصال على العميل برسالة نصية أو عبر الهاتف وتطلب منه الحضور إلى مقر الشركة ليستلم المبلغ كما هو وبدون صرف، وإن أراد أن يصرف بعملة أخرى فإمكانه بسعر يومها.

ويذهب البحث إلى أن التكييف الفقهي لهذه الصورة يكون على أساس عقد الإجارة؛ حيث إن العميل يتفق مع مندوب شركة الحوالة لتوصيل مبلغ الحوالة بالدور الأمريكي وأخذ أجرة على هذا التوصيل نظراً لانقطاع التعامل بالشلن الصومالي واعتماد الناس عليه في مبادلاتهم، ونجد في عقد الحوالة بهذه الصورة تتوفر فيه أركان وشروط الإجارة؛ كما نوضحها على النحو التالي:

أركان عقد الإجارة[1]

١. المؤجر الذي يؤجر المنفعة؛ ويتمثل هنا في شركة الحوالة التي تقدم المنفعة أو الخدمة من خلال توصيل المبالغ إلى المستفيد
٢. المستأجر الذي يتلقى المنفعة؛ ويتمثل هنا في المحول الذي بتعاقد مع شركة الحوالة في توصيل المبلغ إلى المستفيد .
٣. الأجرة: هو المال المبذول مقابل المنفعة؛ ويتمثل هنا في المبلغ المدفوع لشركة الحوالة حسب الاتفاق والتي غالباً ما تكون على شكل نسبة تزيد أو تنقص تبعاً لحجم المبلغ.

(١) انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية ١/ ٢٥٤ وما بعدها .

٤. الصيغة «الايجاب والقبول» ونجد توفر هذا الركن من خلال الاتفاق والرضا بين شركة الحوالة والمحول.

شروط الإجارة

نجد في عقد الحوالة الصومالية توفر شروط الإجارة والتي هي:

١. يكون كل من العاقدين جائز التصرف؛ حيث نجد أن كلا من الشركة والمحول من المغتربين الذين يتمتعون بكامل أهليتهم من البلوغ والرشد.
٢. معرقة ومعلومية المنفعة والأجرة لكل من المؤجر (الشركة) والمستأجر (المحول) .
٣. توفر الرضا بين طرفي العقد
٤. المنفعة مباحة؛ حيث إنها عبارة عن توصيل بين الأطراف المختلفة من المجتمع الصومالي بعد انهيار النظام المالي برمته في البلد ورفعت المشقة والحرج من الناس.

٣-٢-٣ الصورة الثانية: الصرف والحوالة

يقوم العميل بالدفع إلى الشركة المحولة مبلغًا من النقود للتحويل، فتقوم الشركة بصرف الدولار إلى شلن الصومالي أو إلى فالمستفيد في الصومال، أو في أي بلد آخر مثل البلدان المجاورة للصومال مثل كينيا أو أثيوبيا واللذان تسكنهما أعداد كبيرة من الصوماليين، وهذه الصورة تحتوي على النقاط التالية:

أ. الحوالة من خلال تحويل المبلغ من دولة إلى دولة أخرى.
ب. الصرف؛ حيث يتم صرف المبلغ المحول إلى عملة أخرى يتم تسليمها إلى المستفيد.

ج. الأجرة وهي المبلغ المدفوع لشركة الحوالة مقابل توصيل المبلغ الى المستفيد

د. العملة المعتمدة في التحويل في جميع شركات الحوالة الصومالية هي الدولار الأمريكي وفي حالة عدم توفر الدولار في بعض البلدان فيتم صرف الدولار بعملة ذلك البلد بسعر يومه .

٣-٢-٤ التكييف الفقهي لهذه الصورة :

يمكن تقسيم الصورة إلى النوعين التاليين :

١. النوع الأول يكون التحويل بالدولار ولكن لعدم توفر الدولار في بلد المستفيد يتم صرف الدولار بعملة ذلك البلد بسعر اليوم. التكييف الشرعي لهذه الصورة لا يختلف عن الصورة الأولى فيكون على أساس الإجارة حيث تمت على أساس التحويل والتوصيل بأجرة، وتكون عملية الصرف بين فرع شركة الحوالة وبين المستفيد عقداً مستقلاً يجب أن يخضع لشروط عقد الصرف فيكون يداً بيد ويتم التقابض بينهما لاختلاف جنس العملتين.

٢. النوع الثاني: يكون التحويل على أساس صرف الدولار بعلمة أخرى ويتم الاتفاق بين المحول وبين شركة الحوالة على أساس التحويل والصرف ،في هذه الحالة يكون العقد:

أ. عقد إجارة من جهة لأخذ أجرة على توصيل المبلغ كما تم تفصيله آنفًا.

ب. وعقد صرف من جهة أخرى ،فيشترط أن تتوفر فيه شروط الصرف الذي هو التقابض عند اختلاف الجنسين، ويشترط أن يحصل هذا

التقابض بين شركة الحوالة وبين المحول لأن عقد الصرف حصل بينهما، وفي هذا المقام أتذكر أنه حصل أشكال كبير في أوساط شركات الحوالة عند نشأتها في بداية عقد التسعينات وبعيد انهيار الدولة الصومالية في مسألة القبض حيث كان التحويل في تلك الفترة على الشلن الصومالي أو عملات البلدان المجاورة كالشلن الكيني أو البر الأثيوبي، وبعد بحث وتمحيص أخذت بعض الشركات قراراً بمنح سند قبض للمحول ليكون بمثابة القبض[1].

٤- الآثار الاقتصادية و التمويلية لشركات الحوالة الصومالية

تمهيد

تؤكد التقارير الصادرة من البنك الدولي على أهمية نظام التحويلات المالية في النظام المالي العالمي؛ حيث لا يمكن لأي دولة مهما كان نظامها المصرفي متقدما إجراء التحويلات المالية عبر البنوك فقط بل لا بد أن يتوفر هناك أيضاً التحويلات المالية الأخرى. وأشار إلى تزايد قيمة التحويلات المالية الجارية في العالم حتى تجاوزت العام الماضي ١٦٥ مليار دولار مقابل نحو ١١٠ مليارات دولار عام ٢٠٠٥ ، لافتاً إلى أن نسبة كبيرة تصل إلى أكثر من ٦ مليارات دولار من هذه التحويلات تمت من خلال التحويلات عبر القنوات غير الرسمية[2].

(١) اقترحت هذا الحل لمؤسس شركة البركات (١٩٩١) التي كانت ولا زالت رائدة لشركات الحوالة الصومالية علماً بأني اعتمدت على رأي الدكتور على السالوس في كتابه تجارة العملات.

(١) وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ٥/ ٤١٠٩

(٢) المؤتمر الدولي الرابع للحوالة في الفترة ٧١-٢٠ مارس ٢٠٠٧ ، نظمه البنك المركزي الإماراتي ، أبو ظبي.

تقوم حوالات المهاجرين دوراً مهما في دخول واقتصاديات البلدان النامية؛ فقد أكدت دراسة لصندوق النقد الدولي أن إجمالي تحويلات المهاجرين حول العالم إلى بلدانهم في عام ٢٠٠٥م بلغت نحو ٢٣٢ مليار دولار أي ما يعادل ثلاثة أضعاف المساعدات الرسمية إلى البلدان النامية والتي تبلغ نحو ٧٨.٦ مليار دولار، وتشكل الحوالات الرسمية لهذه البلدان ثاني أهم مصدر للتمويل الخارجي بعد الاستثمارات الأجنبية[١].

ومما يؤكد على أهمية تدفق الحوالات بالنسبة للبلدان النامية أن حجمها يمثل ما نسبته ١٠٪ من أجمالي الناتج المحلي في ١٥ بلداً من البلدان النامية التي شملتها دراسة صندوق النقد الدولي[٢].

والجدير بالذكر أن نسبة كبيرة من سكان البلدان النامية تعتمد على التكافل الاجتماعي بين العائلة والأصدقاء وعلى تحويلات المغتربين الذين يعملون في البلدان الغنية أو لديهم أعمالاً وتجارات في مناطق مختلفة من العالم.

وتبدو أهم الآثار الاقتصادية و التمويلية لشركات الحوالة الصومالية فيما يلي:

٤-١ مصدر دخل رئيس لكثير من الأسر الصومالية

قامت شركات الحوالة بدور كبير في مساعدة الشعب الصومالي وربط المغتربين بأهاليهم حيث أصبحت هي المصدر الرئيس في الحصول على الدخل للشريحة الكبيرة من الأسر الصومالية في المدن والقرى والبلدات في

(١)آن هاستينغز: «المديرة التنفيذية لمؤسسة فنكوز»، دخول مؤسسات التمويل الأصغر إلى سوق الحوالات «الفرص والتحديات»، «دراسة مفصلة أعدت لقمة الإقراض الأصغر العالمية»، ٢٠٠٦، ص ٣ .

(٢) انظر: المرجع السابق ص ٣.

المناطق المختلفة وتؤكد التقارير الدولية بأن ما يزيد ٤٠٪ من الأسر التي تسكن في المدن الكبيرة مثل مقديشو وهرجيسة وكسمايو يحصلون دخلهم الأساسي من التحويلات الخارجية حيث إن تلك الأسر تستلم مصرفها الشهري من الفروع المختلفة لشركات الحوالة وتشاهد لديها طوابير كتلك التي تشاهد عند متاجر الغذاء في نهاية الشهر عند استلام الرواتب في مختلف البلدان، وتقدم معظم التقديرات للتقارير المختلفة أن حجم التحويلات المالية لشركات الحوالة الصومالية تزيد عن ملياري دولار في السنة[1].

أما الدور الذي تقوم به الحوالات الصومالية في الاقتصاد الصومالي فيتجاوز الدور التقليدي لتحويلات المهاجرين الذي تتحدث عنه التقارير الدولية والذي هو عبارة عن تحويل مبالغ إلى ذويهم بشكل أو بآخر، بينما شركات الحوالة الصومالية تقوم بدور أكبر من هذا بكثير حيث إنها تقوم بأدوار مختلفة في داخل الصومال منذ انهيار الحكومة الصومالية في عام ١٩٩١؛ فهي التي قامت بدور كبير يمكن وصفه بالبطولي في إنقاذ الناس والأهالي الذين نزحوا من بيوتهم إلى مناطق داخلية في داخل الصومال إلى مخيمات اللاجئين في البلدان المجاورة؛ وذلك من خلال تسهيل التواصل بين النازحين وبين ذويهم في المناطق المختلفة حول العالم عن طريق البحث والتحري في أماكن وجودهم وكانت وسيلة الاتصالات في السنوات الأولى من الأزمة الصومالية عن طريق الأجهزة اللاسلكية علما بأن النسبة الكبيرة من النازحين ما كانت تملتك حتى أجرة الاتصال فيقوم وكيل شركة الحوالة بهذا الدور ثم عندما يتم تحويل الأموال يخصم منه أجرة المكالمة هذا إذا كانت هناك استجابة من قبل

(١) هذا المبلغ كان في بداية الأزمة الصومالية، أما الآن فالمبالغ تحول سنويًا أكثر بكثير من هذا المبلغ. انظر الجدول في هذا البحث.

المحول، ثم بعد هذا تتحول العلاقة بين العميل وبين شركة الحوالة إلى شراكة دائمة بأن يكون عميلاً دائماً للشركة بحيث يأخذ المصروف الشهري منها حتى قبل وصل الحوالة من الخارج.

جدول: نماذج على أبرز شركات الحوالة الصومالية وحجم تحويلاتها في الشهر (الدولار الأمريكي)

م	اسم الشركـــــــــة	المقر الرئيس	تحويلها شهريا (تقريبي)	عدد المستلمين (تقريبي)
١	دهب شيلDahabshiil	هرجيسة	200,000,000	180,000
٢	التاجTaj	مقديشو	150,000,000	175,000
٣	أمل أكبريس Amal Express	دبي	90,000,000	88,000
٤	المستقبل Al Mustaqbal	دبي	70,000,000	86,000
٥	كاه Kaah Express	نيروبي	60,000,000	85,000
٦	توكل :Tawakal Express	دبي	60,000,000	85,000
٧	افتين اكسبريس :Iftin Express	دبي	50,000,000	84,000
٨	برواقو :Barwaaqo	دبي	40,000,000	83,000
٩	بكال :Bakaal	دبي	30,000,000	82,000
١٠	هدن جوبل:Hodan Global	دبي	40,000,000	82,000
١١	توفيق :Tawfiiq	لندن	30,000,000	80,000
١٢	أولمبيك:Olympic	دبي	30,000,000	79,000
١٣	لدن :Ladan	دبي	25,000,000	75,000
١٤	استار :Star	دبي	5,000,000	73,000
١٥	سهن :Sahan	دبي	10,000,000	71,000
	الإجمالي		700,000,000	1,588,000

المصدر: تجميع الباحث من الشركات في ديسمبر ٢٠١٦

ويتضح من الجدول السابق الذي يضم أهم وأبرز شركات الحوالة الصومالية ما يلي:

- يبلغ إجمالي المبالغ التي تحولها هذه الشركات نحو ٧٠٠ مليون دولار شهريا؛ كما يبلغ سنوياً نحو ٨.٤ مليار دولار .
- يبلغ عدد مستلمي تلك المبالغ المحولة شهريا ١.٦ مليون شخص وبافتراض أن هذا الشخص المستلم يعول أسرة مكونة في المتوسط على خمس أفراد فيكون عدد المستفيدين شهرياً من الحوالات نحو ٨ ملايين نسمة وهي تمثل نسبة ٥٣٪ من السكان الصوماليين في القرن الإفريقي وشرق إفريقيا في كل من الصومال وإثيوبيا وكينيا حيث أن مبالغ الحوالات التي يتضمنها الجدول السابق لا تخص الصومال فحسب بل هي عامة على جميع التحويلات التي تمت إلى جميع المناطق الصومالية في القرن الإفريقي وشرق إفريقيا والذين يقدر تعدادهم نحو ١٥ مليون نسمة، وهكذا ظهر جلياً أن أكثر من نصف السكان يعتمد أو يستفيد من الحوالات بشكل مباشر .

٤-٢ خلق وظائف للأيدي العاملة

يشتغل في كل شركة من شركات الحوالة آلاف أو المئات (حسب حجم الشركة) من الشباب الذين تخرجوا من الجامعات والمعاهد الوطنية وكذلك الذين تلقوا تعليمهم في الخارج وخاصة في ظل انعدام وظائف الدوائر الحكومية فالمحظوظ هو الذي يلقى وظيفة في القطاع الخاص علما بأن شركات الحوالة تحتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية في القطاعات المختلفة.

٤-٣ تقديم الخدمات المصرفية

وفي ظل غياب الجهاز المصرفي سواء الرقابي المتمثل في البنك المركزي أو البنوك التجارية فإن شركات الحوالة هي قامت ببعض وظائف ومهام البنوك التجارية كاستقبال الودائع من الجمهور وإجراء الحوالات كما تقوم بدور الوساطة المالية في بعض الأحيان لتمويل بعض المشروعات في قطاع الاتصالات وبعض المشروعات الأخرى.

ويؤكد تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أن شركات الحوالة الصومالية هي المؤسسات المالية الدولية الوحيدة العاملة في الصومال كما أنها تمثل شريان الحياة لكثير من الأسر الصومالية في الصومال والقرن الإفريقي ومصدراً للحصول على العملة الصعبة[1].

٤-٤: تمويل القطاعات المختلفة

ومن أبرز الآثار الجيدة لشركة الحوالات أنها قامت بدور تمويلي لجميع القطاعات الاقتصادية والحكومية والخيرية من خلال تحويل وتوصيل الأموال أو حتى من خلال تقديم التمويل بشكل مباشر، وفيما يلي إبراد لبعض الأمثلة من تلك القطاعات:

٤-٤-١ القطاع العائلي

كما يوضح الجدول السابق فإن نسبة ٥٣٪ من القطاع العائلي استفادت من التحويلات الخارجية كما يؤكد ذلك الجدول السابق، وكذلك، وتحويلات المغتربين هم المصدر الأساس في إعاشة الأسرة الصومالية وتوفير المواد الغذائية الأساسية لها، ومن أبرز العوامل التي تساعد على هذا الأمر ارتفاع

(1) Feasibility Study on financial Services in Somalia, p.29.

روح التعاون والتكافل الاجتماعي بين المجتمع الصومالي مما يجعل أحد المغتربين يكفل أفراد العائلة من الدرجة الأولى من أبويه وإخوانه كما يخصص ميزانية إلى القرابة من الدرجة الثانية والثالثة بل وأبعد من ذلك.

٤-٤-٢ قطاع التجارة الخارجية

قطاع التجارة الخارجية يعتمد كليا على شركات الحوالات في ظل غياب القطاع المصرفي في الحصول على العملة الصعبة وإمكانية الاستيراد والتصدير إلى الخارج وإلى كافة البلدان المختلفة حيث تقوم الحوالات بدور المصارف التجارية في فتح الاعتمادات المستندية من خلال تحويل الأموال من وإلى الخارج وقد تقوم في حالات معينة في تقديم التمويل من خلال الشراكة مع التاجر الذي يستورد أو يصدر على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر .

٤-٤-٣ الاستثمار في قطاع العقار

يوجه نسبة كبيرة من المبالغ المحولة إلى الصومال في شراء الأراضي والمباني وتشييد المساكن وذلك أن النسبة الكبيرة من المغتربين يعتزمون العودة إلى أرض الوطن في حالة تحسن الظروف الأمنية والمعيشية وبالتالي فإنهم يقومون بتوفير نسبة من دخلهم لتأمين السكن في منطقته في الصومال، ويؤكد تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أن نسبة كبيرة من التحويلات المالية إلى الصومال يستخدم في شراء الأراضي والمنازل في المناطق المختلفة[١].

(1)see: Feasibility Study on financial Services in Somalia,p11

٤-٤-٤ خدمة القطاع الخيري وتوصيل المساعدات والهبات

منذ انهيار الدولة الصومالية وظهور الأزمة الصومالية في عام ١٩٩١ والتي تعد من أطول وأصعب الأزمات في العصر الحديث فإن جميع الخدمات – التي كان من شأنها أن تقوم بها الحكومة الصومالية – متعطلة منذ ما يزيد عن ربع قرن من الزمن وفي هذه المدة الطويلة مر الصومال بظروف قاسية وصعبة وخاصة في مواسم الجفاف الخطيرة والتي تحدث في الصومال وفي القرن الإفريقي بشكل عام في كل ثلاث سنوات تقريباً؛ فعلى سبيل المثال حصلت أزمة الجفاف في عام ٢٠١١ والتي أدت إلى نفوق وهلاك عشرات الألاف من الثروة الحيوانية كما أودت بحياة آلاف من السكان من الأطفال وكبار السن ؛علما ،وحصل جفاف في ٢٠٠٨، وفي عام ٢٠٠٥ ، والجدير بالذكر أنه في هذا الموسم وفي بداية عام ٢٠١٧ تشهد الصومال ومنطقة القرن الإفريقي موجة كبيرة وعارمة من الجفاف نظرًا لتأخر الأمطار في موسي الخريف والربيع ، وفي مقابل ذلك نجد أن هناك مشكلة عند نزول الأمطار بسبب ما يترتب منها من فيضانات تؤدي بتجريف القرى والبلدات والمزارع خاصة تلك التي تقع في الواحات وعلى ضفاف نهري شبيلي وجوبا وذلك لغياب الإدارات التي كانت تقوم بضبط ومراقبة مستوى مياه الأنهار وعمل السدود اللازمة لمنع الفيضانات والاستفادة منها في مواسم الجفاف وتأخر الأمطار، وفي ظل الأزمات وغيرها هناك مساعدات من الهيئات العالمية والإقليمية كهيئات الأمم المتحدة والهيئات الإنسانية في العالم العربي والإسلامي وكذلك هناك مساعدات من الجاليات الصومالية في الخارج؛ وهذه المساعدات كلها توجه إلى متضرري الحروب والجفاف لتوفير الغذاء والدواء والمياه وبطبيعة الحال ما كان

بالإمكان توصيل هذه المساعدات إلى مستحقيها بدون وجود شركات الحوالة الصومالية وفروعها المنتشرة في إنحاء العالم.

وتجدر الإشارة إلى أن كلا من قطاع التعليم والصحة نالا حظا وافرا من تلك المساعدات وذلك لتأسيس ودعم المراكز الصحية والمدارس والمعاهد التعليمية المنتشرة في المناطق المختلفة من البلاد وقد ساهم في مساعدة ودعم هذين القطاعين الهيئات الإنسانية الإسلامية في بلدان الخليج العربي مثل البنك الإسلامي للتنمية بجدة الذي أقام في معظم مناطق الصومال المختلفة مشاريع متنوعة في التعليم والصحة والزراعة وغيرها[1].

٥ـ التحديات والعوائق التي تواجه شركات الحوالة وسبل مواجهته

تمهيد

تقوم شركات الحوالة بدور مهم في نقل أموال المهاجرين والمغتربين في الدول المتقدمة إلى أهاليهم في البلدان النامية وتعد الجهات الرقابية على القطاع المالي شركات تحويل الأموال قنوات غير رسمية قد تساهم في تمويل الإرهاب والأنشطة غير القانونية وهذه المزاعم أو الشكوك ازدت في اعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر مما دفع الحكومات والهيئات التنظيمية الدولية في وضع ضوابط ومعايير لهذه الصناعة في محاولة تهدف للتطوير وتقييم الآثار الاقتصادية والتنظيمية وإخضاعها تحت سيطرت البنوك المركزية.

(١) بلغت الاعتمادات التراكمية التي اعتمد البنك لصالح قطاع والصحة للبلدان الإسلامية خلال منذ إنشاء البنك وحتى عام ١٤٣٢هـ بلغت نحو ٤.١ مليار دولار، وتعتبر الصومال من البلدان التي نالت نصيب الأسد من دعم البنك . انظر: مجموعة البنك الإسلامي ٣٨ عاماً في خدمة التنمية ، تقرير خاص صادر من مجموعة البنك ،١٤٣٢/ ٢٠١٢م ، ص١٣.

وتعتبر الحوالة، وفقًا لوثائق كل من صندوق النقد الدولي والانتربول، إحدى الوسائل غير الرسمية لتحويل الأموال من مكان إلى آخر سواء كان هذا التحويل داخليًا أو دوليًا دون الحاجة إلى تحويل أو نقل هذه الأموال فعليًا من مكان التحويل الأصلي إلى المكان المحولة إليه.

ومن العوامل التي تساهم في انتشار نظام الحوالة عدم رسمية مكاتب الحوالة؛ حيث إن تلك المكاتب غير مسجلة أو مرخص لها لدى سلطة البنك المركزي في الدولة التي يقع فيها مكتب الحوالة، وتعرف مكاتب الحوالة هذه عادة «بالبنوك الخفية، **underground banking**»، وذلك في الدول التي تحظر أنظمتها مزاولة الأعمال البنكية والمصرفية على غير البنوك المتعارف عليها في الأنظمة الغربية، لأن تحويل الأموال في البنوك الخفية يتم عادة دون الحاجة لتفعيل الضوابط الرسمية المستخدمة في الأنظمة البنكية العادية مثل: التحقق من هوية العميل، ومصدر الدخل، أوراق لتوثيق مبلغ وعملية الحوالة وأطرافها وهكذا، لكن في المقابل قد تمارس مكاتب الحوالة هذه عمليات تحويل الأموال في وضح النهار، وذلك في الدول التي تسمح بذلك وتعمل لها ضوابط ولوائح للمراقبة عليها ، وبالتالي لا تعد بنوكا خفية[1].

١-٥ أبرز التحديات

تبدو أبرز التحديات التي تواجه شركات الحوالة الصومالية فيما يلي:

١. عدم وجود الجهات التنظيمية والرقابية على القطاع المالي والخدمات المالية والتي على رأسها البنك المركزي في الصومال منذ وفترة طويلة مما

(١) د. عبد العزيز المرشد، الحوالة وعلاقتها بتمويل الإرهاب وغسيل الأموال، الرياض الاقتصادي، عدد ١٣٤٥٢، تاريخ ١٤/ ٣/ ١٤٢٦هـ

أدى إلى انعدام الضوابط والمعايير التي تحكم وتنظم وتنسق مع الجهات الخارجية والتي تتوجس عن نظام الحوالات بشكل عام والصومال بشكل أخص.

٢. من أكبر العوائق التي واجهت الشركات الصومالية والتي لا زالت تواجها التضييق عليها بعد الإحداث الحادي عشر من سبتمبر؛ حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية وبقية البلدان الغربية تضيف الخناق عليها، وقد تم إغلاق أكبر شركة حوالة صومالية وهي شركة البركات ومكاتبها المنتشرة حول العالم بعد تلك الإحداث وتم تجميد أرصدتها ،كما ضيق على بقية الشركات الأخرى وتم وضع شروط تعجيزية عليها مما أدى في النهاية إلى الغائها ومنع التحويلات من هذه البلدان الغربية وذلك بحجة مخافة أن تستفيد الحركات الإرهابية في تمويل أنشطتها عبر هذا النظام .

٣. الاختلاف في شروط التسجيل والترخيص لنظام الحوالة بين البلدان المختلفة والتي تسلك مسالك شتى في التعامل مع هذه الظاهرة بين مانع كليـًا ومسهل ومتوسط، ولكن الاتجاه والطابع العام بعد الأحداث ١١ سبتمبر ٢٠١١م هو المنع أو وضع ضوابط صارمة، وعقد في ذلك مؤتمرات عالمية لوضع معايير ولوائح للتعامل مع نظام الحوالات والحيلولة دون استغلالها في غسيل الأموال وتمويل الإرهاب[١].

٢-٥ مقترحات لمواجهة التحديات

تختلف شركات الحوالة الصومالية عن بقية الحوالات الأخرى في العالم بأنها تعد النظام الوحيد في التعاملات المالية في الصومال لغياب الجهاز المصرفي بشقيه الحكومي المتمثل في (البنك المركزي) والخاص المتمثل في

(١) انظر: عبد العزيز المريشد، مرجع سابق

البنوك التجارية منذ ما يزيد عن عقدين من الزمن؛ مما يعنى أن إلغاء شركات الحوالة الصومالية يترتب منها نتائج بالغة الأثر على الشعب الصومالي الذي يعيش نسبة كبيرة على التحويلات المالية من أبنائه المغتربين، كما أن كل الهيئات الدولية وعلى رأسها هيئات الأمم المتحدة تحول مخصصاتها للصومال ولموظفيها عبر شركات الحوالة الصومالية، وهذا مما جعل نظام الحوالات الصومالية ذات أبعاد متشابكة من الصعب باتخاذ قرار على منعه هكذا بجرة قلم واحد.

وقد قامت شركات الحوالة الصومالية ببعض الخطوات المواجهة التحديات وإدارة المخاطر التي تتعرض لها هذه الشركات لأجل طمأنة الدول والجهات التي تتخوف من أن تكون هذه الشركات وسيلة لتمويل الإرهاب حسب ما تدعي، ومن أبرز تلك الخطوات من خلال عقد العديد من الندوات والملتقيات بين شركات الحوالة الصومالية وبين بعض الجهات الدولية التي لها اهتمام في الشأن الصومالي لتقنين هذه الصناعة وضع معايير وضوابط منظمة لها في لندن ودبي ونيروبي، ومن ذلك المؤتمر الذي عقد في لندن في عام ٢٠٠٣ وتم في هذا المؤتمر تأسيس جمعية الخدمات المالية الصومالية (**SFSA**) كما صدر منه توصيات من أبرزها: ضرورة تقنين هذه الصناعة من خلال تسجيل البيانات الشخصية للمتعاملين معها، وتحديد سقف للمبالغ المحولة، والتعامل بالإفصاح والشافية التامين، وتزيد التقارير المالية للجهات الرقابية والمعنية بشكل مستمر[1].

ومع أن الشركات الصومالية قامت بتلك الجهود فإنه ما زالت التحديات والعوائق ماثلة أمام تلك الشركات، حيث لا زالت تتعرض لمضايقات تصل

(1) Feasibility Study on financial Services in Somalia, p.30

إلى حد المنع من التحويل في كثير من البلدان الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدية الأمريكية، ويقترح البحث للتغلب أو تقليلها على الاقتراحات التالية:

١. تفعيل دور البنك المركزي الصومالي والذي تم إعادة فتحه منذ عام ٢٠٠٧م ولكن لم يتمكن حتى الآن في ممارسة وظائفه العديدة إلا كونه بنك الحكومة الصومالية، أما الوظائف الأخرى كالإشراف على البنوك التجارية وعلى شركات الحوالة فلم يتمكن من ذلك كما ينبغي، وكذلك لم يتمكن في إصدار العملة الصومالية حيث تتعامل البلاد حتى الآن بالدولار الأمريكي، ولا يتجاوز دور الشلن الصومالي بدور العملة المساعدة في بعض المدفوعات الصغيرة.

٢. تطوير نظام الحوالة الصومالي بشكل أكثر والاستفادة من تجاربه الجديدة لأنها قامت بشكل فعال في تلبية الاحتياجات المالية للمجتمع الصومالي في ظل غياب البنوك التجارية.

٣. توحيد شركات الحوالة الصومالية والاندماج فيما بينها وتحويل بعضها إلى مصارف تجارية من شأنه أن يقوي مركزها ويقلل المخاطر والتحديات الماثلة أمامها، ومن الأفضل أن يسعى المصرف المركزي في هذه المهمة من خلال تصنيف الشركات إلى مجموعات ويكون لكل مجموعة مصرف تجاري يندرج تحته قسم خاص بالتحويل على غرار بنك البلاد في السعودية الذي هو تكون في الأساس من مجموعة من شركات الصرافة في المملكة واندرج تحته شركة الإنجاز للحوالات السريعة حول العالم .

٤. بعد دمج شركات الحوالة وتحويلها إلى مصارف تجارية من الأفضل فتح باب المساهمة للشعب الصومالي من خلال اكتتاب عام للجمهور لتكون هذه المصارف النواة الأولى للسوق المالية الصومالية، ويكون في المرحلة

الأولى تحت إشراف المصرف المركزي لحين تقوية هذا السوق وزيارة عدد الشركات في القطاعات الاقتصادية المختلفة ثم بعدها يتم إنساء هيئة السوق المالية.

٥. من الأهمية أن تواكب شركات الحوالة الصومالية التطورات الحديثة في نظام تحويل الأموال العالمي والذي تطور في السنوات الأخيرة بشكل كبير.

٥-٣ تجارب لمواجهة التحديات

كما سبق أن أكد هذا البحث فإن البلدان الغربية وعلى رأسها أمريكا ضيقت الخناق على شركات الحوالة الصومالية بحجة احتمالية أن يستفيد منها المجموعات الإرهابية لتلقي الأموال مما أثر سلباً على هذه الشركات وعلى الشعب الصومالي الذي تعتمد نسبة كبيرة منه على تحويلات المغترين، وفيما يلي عرض لبعض التجارب للمواجهة التحديات:

١- اسماعيل أحمد وهو مستثمر صومالي بريطاني مقيم في لندن بتأسيس شركة «**World Remit**» وهذه الشركة تعتمد على نظام مغاير تماما على نظام الشركات الصومالية التقليدية؛ إذ ليس لها مكاتب إدارية ما عدا مكتبها في لندن وتعتمد بشكل كلي على أحدث الأساليب التقنية الحديثة في تحويل الأموال، ويتم التعامل معها عن طريق موقعها الإلكتروني، حيث يفتح العميل الذي يرغب تحويل الأموال حساباً خاصاً به في هذا الموقع ويحول المبلغ إليهم عن طريق البطائق البنكية الائتمانية إلى حساب الشركة ثم تقوم الشركة بتحويل المبلغ عبر الشركات العالمية الذي وقعت مهم اتفاقية مثل «**Western Union, Money Gram**»، كما تحول إلى

الصومال عبر شركات الحوالة التي تستخدم خدمة « **mobile money transfer**»[١].

وتنمو هذه الشركة «**World Remit**... والتي تأسست في عام ٢٠١٠ بشكل سريع جدًّا، فقد قامت بتحويل بـ ٢٥٠,٠٠٠ عملية خلال الشهر في عام ٢٠١٤ بعائدات ٢٥ مليون في هذه السنة مقارنة ٩ ملايين في العام الذي قبله ٢٠١٣م[٢].

ويؤكد التقرير الأخير لشركة «**World Remit**» أن بإمكان العملاء المستخدمين لتطبيق هذه الشركة تحويل الأموال من ٥٠ دولة ،كما بإمكانهم تلقي الأموال في ١١٧ دولة، ويتم تسليم الأموال حسب الطريقة المفضلة للعميل سواء كانت عبر حسابه المصرفي أو عبر الجوال أو عن طريق المناولة اليدوية من خلال التنسيق مع الشركات العالمية مثل «**Western Union, Money Gram**»[٣].

٢- ويري المهندس عبد الرحمن شافي خبير التقنية في شركات الحوالة الصومالية أن مستقبل هذه الصناعة يتجه مستقبلاً نحو تطبيق التقنية الحديثة الذي انتهجته شركة «**World Remit**» والذي يعتمد على التقنية الحديثة في جميع مراحله ولا يشترط أن يتقابل العميل مع الشركة التي تقدم خدمة التحويل، وبالتالي فإن مستقبل شركات تحويل الأموال الصومالية مرتبط بمدي مواكبتها في التطورات الحديثة، وهذا بدوره كفيل بتذليل العقبات التي تعاني منها هذه الشركات[٤].

(١) انظر: موقع الشركة :https://www.worldremit.com/

(٢) انظر: نفس المرجع السابق

(٣) انظر: نفس المرجع السابق .

(٤) مقابلة مع المهندس / عبد الرحمن شافي بتاريخ ٢٥/ ١٢/ ٢٠١٦

الخاتمة : النتائج والتوصيات

أولا: النتائج

١. نظرا للظروف الصعبة التي كانت تعمل فيها شركات الحوالة الصومالية في العقدين الماضي فقد تمكنت من ابتكار أدوات مالية متطورة مثل خدمة **EVC plus**، وكذلك خدمة «**E-Dahab**» واللتان من خلالهما يتم تحويل الأموال عن طريق الجوال مع أمكانية حفظها واستخدامها كوسائل دفع في المبادلات المختلفة.

٢. ساهمت شركات الحوالة الصومالية في تخفيف معاناة الشعب الصومالي؛ حيث قامت بدور فعال ومحوري في توصيل تحويلات المغتربين إلى أهليهم في شتى المناطق المختلفة، وكذلك تحويلات المؤسسات والهيئات المانحة إلى الشعب الصومالي لتمويل المجالات الحيوية كالصحة والتعليم والماء.

٣. هناك تحديات عديدة واجهت ولا زالت تواجه شركات تحويل الأموال بعد الأحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، حيث تعرضت شركات تحويل الأموال مضايقات وتصنيفات من قبل النظام العالمي أدي إلى إغلاق بعض الشركات، والتضيق على البعض الآخر من خلال سن معايير ولوائح قامت بتحديد وتحجيم نشاط تلك الشركات وتحويلاتها إلى الصومال.

٤. تتجه شركات الحوالة الصومالية باتباع أساليب جديدة للتغلب على التحديات والعوائق التي نتجت من الظروف العالمية والتي تأثر بها القطاع المالي العالمي والإقليمي بشكل أخص، من خلال اتباع أساليب إلكترونية

متطورة مثل شركة «**World Remit**»، كما اتجهت بعض الشركات في تأسيس مصارف تجارية في الدول المجاورة وتأسيس أفرع له في الصومال.

٥. أثبت شركات الحوالة من خلال الخدمات المالية التي تقدمها للشعب الصومالي أنه بالإمكان وجود نظام مالي خارج نطاق البنوك التجارية يتمتع بالكفاءة.

ثانياً: التوصيات

أوصي البحث إلى توصيات من أبرزها:

١. تفعيل دور البنك المركزي الصومالي حتى يتمكن من القيام بالأشراف على المؤسسات المالية المختلفة وحتى يقوم بتنظيم شركات الحوالة بشكل يتناشب مع المخاطر والتحديات التي تواجهها عالميًّا.

٢. حتى تستفيد شركات الحوالة من امتيازات الحجم الكبير وتواجه التحديات والمخاطر بجدارة من الأهمية بمكان أن تندمج فيما بينها لتكوين مجموعتين أو ثلاثة كبيرة بدلاً من ٣٠ شركة صغيرة.

٣. ينبغي أن تكون شركات الحوالة الصومالية النواة الأولى لتأسيس السوق المالية من خلال تحويل بعض الشركات الكبيرة إلى شركات مساهمة ومصارف تجارية تحت إشراف البنك المركزي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

١. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، مطبعة عيس الحلبي
٢. علاء الدين الكاساني، بدائع الصنائع، دار الكتب العلمية ، بيروت
٣. ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار «حاشية ابن عابدين»، دار الفكر، بيروت .
٤. عبد الرحمن شيخي زاده، مجمع الأنهر في شرح ملتقى في شرح ملتقى الأبحر.
٥. محمد أحمد عليش، منح الجليل شرح مختصر خليل، دار الفكر العربي، بيروت، ١٤٠٩هـ.
٦. ابن شاس، عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، دار الغرب الإسلامي، ١٤١٥هـ.
٧. أبو أسحاق الشيرازي، المهذب في فقه الإمام الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٠م.
٨. شمس الدين الشربيني، مغنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ.
٩. موفق الدين ابن قدامة المقدسي، المغني بتحقيق عبد الله التركي وآخر، توزيع الشؤون الإسلامية والأوقاف في السعودية، ١٤١٧هـ (بدون دار النشر).
١٠. هيئة المحاسبة والمراجعة، المعايير الشرعية، ٢٠١٠م.
١١. سامي حسن حمود، تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية، ط٢، ١٩٨٢م.

١٢. مجموعة دله البركة ، فتاوي الخدمات المصرفية (جمع وتصنيف، أحمد محي الدين، عبد الستار أبو غدة)
١٣. محمد مصطفى الشنقيطي، دراسة شرعية لأهم العقود المستحدثة مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة، ٢٠٠١م.
١٤. على أحمد السالوس، موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة، مكتبة دار الفرقان، القاهرة، ٢٠٠٢م.
١٥. نزيه حماد، في فقه المعاملات المالية والمصرفية المعاصرة، دار القلم، ١٤٢٨هـ.
١٦. عبد الرزاق الهيتي ، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر، عمان، ١٩٩٨م.
١٧. عبد العزيز محمد سلامة، الحوالة المصرفية دراسة فقهية، (ماجستير)، كلية الشريعة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
١٨. وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، دمشق.
١٩. صالح المرزوقي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي ـ جدة، الدورة التاسعة، العدد التاسع.
٢٠. برهان أدم حير، الحوالة النقدية الصومالية دراسة شرعية (بحث منشور في الانترنت).
٢١. بسام حسن، الحوالة والسفتجة، (بحث لتكملة ماجستير)، كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية بغزة، ١٩٩٩م.
٢٢. أحمد مجذوب، السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي، دار اللواء، ١٩٨٩م.

٢٣. محمد شابرا، نحو نظام نقدي عادل، المعهد العالمي للفكر الإسلامي (ترجمة سيد سكر، رفيق المصري)، ١٩٩٠م.
٢٤. موسي آدم عيسى ، آثار التغيرات وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، مطبوعات دله البركة، ١٩٩٣م.
٢٥. محمود حسين الوادي، المصارف الإسلامية «الأسس النظرية والتطبيقية» دار المسيرة، ٢٠١٢م.
٢٦. محمد بارودي، الوساطة المالية «أبرز التطبيقات المعاصرة» دار النوادر، ٢٠١٢م.
٢٧. عبد الوهاب أبو سليمان، فقه المعاملات الحديثة، الجزء الثاني، مكتبة الرشد، ٢٠١١م.
٢٨. يوسف الشبيلي، المضاربة المصرفية، كتاب الكتروني في موقع صيد الفوائد.
٢٩. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الموسوعة الفقهية الكويتية، الجزء الأول.

ثانيا: الدوريات والتقارير الاقتصادية

٣٠. دراسات اقتصادية إسلامية، مجلة دورية يصدرها البنك الإسلامي للتنمية، مجموعة من الأعداد.
٣١. تقرير صندوق النقد الدولي، ٢٠١٥م.
٣٢. صندوق النقد الدولي، بعثة الصندوق إلى الصومال لعام ٢٠١٥م.
٣٣. عبد العزيز المرشد الحوالة وعلاقتها بتمويل الإرهاب وغسيل الأموال، الرياض الاقتصادي، عدد ١٣٤٥٢.

٣٤. المؤتمر الدولي الرابع للحوالة في الفترة ٧١-٢٠ مارس ٢٠٠٧م، موقع البنك المركزي الإماراتي ، أبو ظبي.
٣٥. تقرير البنك المركزي الصومالي لعام ١٩٩٠م.
٣٦. تقرير البنك الإسلامي للتنمية لعام ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.
٣٧. قانون دولة الإمارات العربية المتحدة في شأن تجريم غسل الأمــوال

ثالثا: المواقع الالكترونية

٣٨. موقع البنك المركزي الصومالي : **http://www.somalbanca.org**
٣٩. موقع شركة هرمود للاتصالات : **https://www.hormuud.com**
٤٠. موقع شركة **World Remit :https://www.worldremit.com/**
٤١. موقع شركة دهب شيل : **https://www.dahabshiil.com**/
٤٢. موقع شركة توكل : **https://www.tawakalmoneyexpress.com**
٤٣. موقع شركة كاه :**https://www.kaahexpress.eu** /
٤٤. موقع بنك سلام الإفريقي **http://www.banksalaam.com**/
٤٥. موقع سلام الصومالي :**http://www.salaamsombank.com** /
٤٦. موقع بنك دهب شيل :**http://www.dahabshilbank.com**

رابعا: المراجع الأجنبية:

1. **Feasibility Study on financial Services in Somalia, (UNDP, European Commission, 2004)**
2. **Danag mulgwan, Financial Sector Assessment Program for Islamic Finance, IRT, 2015**

رابعا: المقابلات

١. مقابلة مع الشيخ/ أحمد على جمعالي الرائد في سوق الحوالات الصومالية ومؤسس مجموعة شركات البركات وبنك السلام الصومالي بتاريخ ١٧/ ٦/ ٢٠١٦م.
٢. مقابلة مع المهندس/ عبد الرحمن شافي المتخصص في أنظمة تشغيل شركات الحوالة بتاريخ ٢٥/ ١٢/ ٢٠١٦م.
٣. مقابلة مع عبد الرشيد إبراهيم، رجل أعمال متخصص في شركات الحوالة الصومالية بتاريخ ١٧/ ١١/ ٢٠١٦م.